الأمم المتحدة S/2013/557

مجلس الأمن

Distr.: General
16 September 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٨٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/يناير ٢٠١٣ الذي طلب فيه المجلس إليَّ، في جملة أمور، أن أقدم تقييماً بشأن سبل مضي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايته عقب التوقيع على اتفاقات ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد أجرت بعثة تقييم استراتيجي تابعة للأمم المتحدة زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقدمت توصيات بشأن تعزيز المكتب المتكامل على افتراض أن اتفاقات ليبرفيل قد مهَّدت السبيل لفترة انتقالية من شأنها أن تعيد البلد إلى النظام الدستوري. وعلى إثر التدهور السريع للحالة على أرض الواقع، وسقوط نظام الرئيس السابق فرانسوا بوزيزيه في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وسيطرة ائتلاف سيليكا على البلد، أجرى فريق متعدد التخصصات أوفد من المقر، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، استعراضاً جديداً لولاية المكتب المتكامل وهيكله. ويسرُّني أن أحيل لعناية المجلس نتائج وتوصيات الفريق المتعدد التخصصات في التقرير المرفق (انظر المرفق).

ووجد الفريق أن الحالة السياسية والأمنية قد تدهورت تدهوراً كبيراً منذ إجراء التقييم الأخير، وتظل شديدة التقلب ولا يمكن التنبؤ بها. وأصبحت إدارة الدولة خارج بانغي مفقودة إلى حد كبير، بعدما كانت ضعيفة قبل حدوث التغيير غير الدستوري للحكومة في آذار/مارس. أما في العاصمة نفسها، فلم تكن السلطات الانتقالية قادرة على السيطرة تماماً على جميع قادة ائتلاف سيليكا والقوات التابعة لهم. ويواصل القادة المحليون لائتلاف سيليكا والعناصر المسلحة التابعة لهم، بصورة منهجية، ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء البلد في مناخ يتسم بالإفلات التام من العقاب. ونتيجة لذلك، تشهد سلطة الحكومة الانتقالية وسيطرتها على الأراضي الوطنية

230913 200913 13-47698 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ترديا سريعا، فيما تحوَّلت الأزمة الإنسانية إلى حالة طوارئ معقدة وواسعة النطاق، إذ يحتاج نصف السكان في البلد إلى المساعدة الإنسانية الفورية، وهم يعانون من أزمة على صعيد الحماية.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة تسير على طريق الفشل، تفتقر إلى سلطة وطنية متماسكة قادرة على ضمان أمن الدولة وشعبها بطريقة تخضع للمساءلة. وسلطةُ الدولة في أيدي أمراء الحرب المحليين المنضوين، وإن على نحو غير نظامي، تحت لواء ائتلاف سيليكا. ولا تخضع هذه القوات للقيادة الموحدة للسلطات الانتقالية ولا لسيطرتها. ويعيش السكان في أجواء من الخوف وقد بدأوا بتعبئة القوى ضد قوات سيليكا، مما أدَّى بالفعل إلى وقوع صدامات متقطِّعة. وثمة خطر كبير يتمثل في إمكانية زيادة عدد القوات المحلية للدفاع عن النفس وقوات مكافحة التمرد، مما سيؤدي إلى زيادة إضعاف الدولة، مع نشوء إدارات موازية في جميع أنحاء البلد، والانتشار الواسع للعنف ذي الصبغة الدينية، واحتمال امتداده إلى البلدان المجاورة. ويجري تجاهل اتفاقات ليبرفيل وإعلان نجامينا والميثاق الانتقالي، التي تشكل أساساً للعملية الانتقالية، تجاهلاً منهجياً، فيما رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية يراكم السلطات التنفيذية على حساب سلطة رئيس الوزراء. ولا تزال العلاقات بين رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء متوترة.

ويشعر السكان باليأس، وتحدوهم آمال عريضة بأن تُسهم الأمم المتحدة بطريقة حاسمة في تحسين الحالة التي لا تزال متقلبة ويتعذر التنبؤ بها. وعلى الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق عدة أولويات ملحَّة بشكل متوازٍ، وهي: (أ) المساعدة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية؛ (ب) المساعدة في إيجاد الزخم لعملية انتقالية سياسية شاملة وتوفير الدعم لها؛ (ج) المساعدة في حماية الناس من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ (د) تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والمتزايدة باستمرار؛ (هـ) المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة الرئيسية وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي الوطنية؛ (و) العمل، حيثما كان ذلك ممكناً، على تعزيز الحلول الطويلة الأجل للأسباب الكامنة وراء الأزمة ألا وهي عدم الاستقرار والضعف والفقر عن طريق أنشطة الإنعاش والتنمية.

ومن أجل تحقيق هذه الأولويات، لا بد للأمم المتحدة من أن تعدِّل استراتيجيتها وفقاً لمتطلبات الحالة؛ وأن تقوِّي قدراتها السياسية وقدراتها في مجال حقوق الإنسان؛ وأن تزيد من وجودها في جميع أنحاء البلد؛ وأن تعزِّز قدرتها على تحليل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للديناميات داخل البلد وفي المنطقة دون الإقليمية؛ وأن تعزِّز قدرتها على كفالة سلامة الموظفين وأمنهم. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن توسِّع تدريجياً

من نطاق وجودها على أرض الواقع، إلى خارج بانغي، من خلال إيلاء الأولوية للمناطق التي تكون الاحتياجات فيها على أشدِّها على صعيد المساعدة الإنسانية، ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، واستعادة سلطة الدولة.

وفي الوقت نفسه، يبقى تحسين الحالة الأمنية شرطاً مسبقاً حاسم الأهمية لإحراز تقدم في جميع المجالات الأخرى، بما في ذلك المجال السياسي والإنساني والمتصل بحقوق الإنسان، ومجالي الإنعاش المبكر والتنمية. وهذا سيتطلب تقديم دعم كبير لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وإقامة تعاون وثيق معها. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تدرج ضمن أولوياتها توفير الدعم في مجال التخطيط والدعم اللوجستي لكفالة نشر سريع وفعال لبعثة الدعم الدولية.

وعلى ضوء تزايد المخاطر الأمنية المحدقة بموظفي الأمم المتحدة، والقدرة المحدودة لكلٍّ من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى حينما تبدأ العمل بكامل طاقتها، وعدم توافر قوات أمن وطنية ووكالات لإنفاذ القانون يعوَّل عليها، يوصى أيضاً باتخاذ تدابير عاجلة من أجل تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يشمل ذلك نشر وحدات الحراسة التابعة للأمم المتحدة. وقد حُدد هذا النشر باعتباره عنصراً هاماً في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر الأمنية بوجه عام، والتي تشتد الحاجة إليها للتمكين من تنفيذ أنشطة من قبيل رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتقديم الدعم لإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الريفية، والمهام الأخرى.

وأرجو أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

نتائج وتوصيات بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ٢١-٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، القرار ٢٠٨٨ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب المتكامل) حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وطلب إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم تقييماً بشأن سبل مُضي المكتب المتكامل في تنفيذ أولوياته على ضوء الحالة السياسية الجديدة في أعقاب التوقيع على اتفاقات ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢ - وبناءً على ذلك، نُشرت بعثة للتقييم الاستراتيجي في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقدَّمت تلك البعثة توصيات بشأن تعزيز المكتب المتكامل، على افتراض أن اتفاقات ليبرفيل قد مهَّدت السبيل لفترة انتقالية من شأنها أن تعيد البلد إلى النظام الدستوري.

٣ - لكن بعد ثلاثة أسابيع من عودة بعثة التقييم الاستراتيجي، تدهورت الحالة بسرعة على أرض الواقع، وبلغت أشدَّها مع سقوط نظام الرئيس فرانسوا بوزيزيه وغزو ائتلاف سيليكا لبانغي وسيطرته عليها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وارتُئي أنه من الضروري إجراء استعراض جديد لولاية مكتب الأمم المتحدة وهيكله من أجل تكييف البعثة مع متطلبات الحالة المتغيرة.

٤ - ومن ثمَّ، أُوفدت بعثة متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة من المقر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، بقيادة إدارة الشؤون السياسية، وكانت تشمل ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. وكان الغرض من البعثة يتمثل في صياغة توصيات كي ينظر فيها الأمين العام ويحيلها إلى مجلس الأمن. وتتعلق هذه التوصيات بإدخال تعديلات على ولاية المكتب المتكامل وتكوينه وهيكله مع الأخذ في الاعتبار الإحاطة المشتركة التي قدَّمها إلى مجلس الأمن، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، كل من الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، باباكار غاي، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري إيموس، والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش.

٥ - واستمعت البعثة إلى إحاطة من كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري. واجتمعت أيضاً مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك رئيس الوزراء، والمجلس الانتقالي الوطني، ووزير العدل، وممثلون عن وزارة إدارة الإقليم؛ والمجتمع المدني؛ والسلك الدبلوماسي ومجتمع المساعدة الإنسانية؛ وقائد بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة مشاورات مع أعضاء بعثة التقييم التقني التابعة للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقامت بزيارة إلى بوار، في مقاطعة نانا - مامبيري بغرب البلد، حيث اجتمعت مع السلطات المحلية، بما في ذلك حاكم المقاطعة المعيَّن حديثاً وأعضاء من إدارته؛ ونائب القائد المسؤول لائتلاف سيليكا؛ واجتمعت مع ممثلين عن المجتمع المدني؛ وموظفين في الأمم المتحدة؛ والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المنتشرة في المقاطعة. ويعرض هذا التقرير نتائج الفريق وتوصياته.

ثانيا - النتائج

٦ - بدأت الأزمة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل وقت طويل من نجاح متمردي ائتلاف سيليكا في الاستيلاء على السلطة في ٢٤ آذار/مارس. ونجمت هذه الأزمة عن أوجه القصور الاجتماعية والسياسية والهيكلية والإدارية الطويلة الأمد، مثل ضعف مؤسسات الدولة؛ وهشاشة التماسك الاجتماعي؛ ومشاعر التهميش العميقة الجذور في بعض المجتمعات المحلية، ولا سيما في صفوف السكان المسلمين في الجزء الشمالي من البلد، الذين كانوا يشعرون بأن الحكومة المركزية متحيّزة ضدهم. وتفاقمت هذه الظروف بسبب الفساد، والمحسوبية، وإساءة استعمال السلطة، والصراع الداخلي، وتدهور قدرات الجيش الوطني. والساحة السياسية متشظية بوجود ٥٣ حزبا سياسيا، في حين أن المجتمع المدني، في أحسن الأحوال، ضعيف جدا.

٧ - وتؤكد النتائج التي توصلت إليها البعثة التقييمات التي عرضها على مجلس الأمن في ١٤ آب/أغسطس كل من الممثل الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان. وشهدت الحالة السياسية والأمنية تدهورا مأساويا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وما زالت شديدة التقلب ولا يمكن التكهن بما ستؤول إليه. وإدارة الدولة غائبة إلى حد كبير عن المناطق الواقعة خارج بانغي، أما في العاصمة ذاتها فإن السلطات العليا في البلد لم تستطع حتى الآن السيطرة تماما على مختلف قادة ائتلاف سيليكا والقوات التابعة لكل منهم. وفي جميع أنحاء البلد، شغلَ فراغَ السلطة الناجم عن انهيار الدولة قادةُ ائتلاف سيليكا المحليين والجماعات المسلحة التابعة لهم،

التي تواصل ارتكاب انتهاكات منهجية جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في مناخ يتسم بالإفلات التام من العقاب. وفي هذا الصدد، تمر جمهورية أفريقيا الوسطى الآن بمرحلة متسارعة من انهيار الدولة، وتطورت الأزمة الإنسانية إلى أزمة حماية وإلى حالة طوارئ معقدة واسعة النطاق، حيث إن ٥٠ في المائة من السكان يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية الفورية.

٨ - وتشمل النتائج الإضافية التي تعبر عن آراء محاوري البعثة، المسائل التالية:

(أ) على الصعيد السياسي، بدأت رسميا في ١٨ آب/أغسطس عملية انتقالية تستغرق ١٨ شهرا بمراسم أداء ميشيل دجوتوديا اليمين بصفته رئيسا للدولة الانتقالية. وأثار محاورون عديدون تساؤلات تتعلق بمدى رغبته في كفالة مواصلة العملية الانتقالية على المسار الصحيح ومدى قدرته على تحقيق ذلك. وأشاروا أيضا إلى أن السيد دجوتوديا يملك سلطات أكبر بكثير من رئيس الوزراء في إدارة العملية الانتقالية، وهذا أمر يتعارض مع روح ونص اتفاقات ليبرفيل وإعلان نجامينا والميثاق الانتقالي التي تنص على عملية انتقالية بقيادة رئيس الوزراء. وفي هذا الصدد، ذكر معظم المحاورين أن السيد دجوتوديا قد جمع في قبضته سلطات متزايدة بفضل علاقته الوطيدة مع قادة ائتلاف سيليكا. وهذه العلاقة، بدل أن تكون علاقة تبعية صريحة تربط قادة الحركة بالسيد دجوتوديا بوصفه زعيمهم السياسي، تُعد علاقة معقدة وتتسم بشكل رئيسي بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين السيد دجوتوديا وقادة ائتلاف سيليكا؛

(ب) وتشكل العلاقة الصعبة، والمتوترة أحيانا، بين رئيس الدولة الانتقالية ورئيس الوزراء تحديا خطيرا آخر يتهدد نجاح جهود إنجاز العملية الانتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن النظرة السائدة على نطاق واسع تجاه المجلس الوطني الانتقالي هي أنه منحاز تماما للسيد دجوتوديا. وأشار محاورو البعثة، بالإجماع، إلى أن السلطة الحقيقية تظل في قبضة قادة ائتلاف سيليكا الذين قسموا البلد والعاصمة إلى قطاعات يمارسون فيها سيطرة كاملة؛

(ج) أما على الصعيد الأمني، فليست الدولة فقط أضعف من أن تستطيع ضمان أمن مواطنيها، بل هي خاضعة أيضا بدرجة كبيرة لهيمنة القوات التي غالبا ما يُنظر إليها بوصفها مسؤولة عن القدر الأكبر من مشاكل انعدام الأمن التي تعاني منها المجتمعات المحلية (وهي ائتلاف سيليكا). فهذا الائتلاف ليس منظمة مسلحة متماسكة ومنضبطة، بل إنه يعكس صورة مجموعة متباينة من الجماعات المسلحة المتفرقة، التي تفتقر إلى الانضباط والقدر الكافي من التدريب ووحدة القيادة، وتعمل تحت سيطرة عدد من أمراء الحرب؛

(د) ومما يفاقم الحالة ظهور جماعات مسلحة محلية مختلفة للدفاع عن النفس تقاتل ائتلاف سيليكا الذي يُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه قوة احتلال. وأدت مثل هذه المواجهات التي وقعت في بوهونغ (مقاطعة نانا – مامبيري)، وباوا (مقاطعة أوهام – بندي) وفي بعض أحياء بانغي التي تعتبر معاقل للرئيس السابق بوزيزيه، إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، وبخاصة في صفوف السكان المدنيين. وتشكل الحالة الأمنية المتقلبة في البلد خطرا على الاستقرار في منطقة دون إقليمية تتسم أصلا بالهشاشة. والدول المجاورة تستضيف أصلا أعدادا كبيرة من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(هـ) وبدأت تلوح في أفق الأزمة الحالية توترات دينية يمكن أن يستغلها المخربون. ولكن، لم يُسمع حتى الآن أي خطاب من هذا النوع، باستثناء خطاب انعدام الثقة فيما بين الجماعات الدينية الرئيسية والصغيرة، الذي يشكل عنصرا أساسيا للعنف الطائفي والتطرف؛

(و) وعلى صعيد حقوق الإنسان، تلقت البعثة معلومات عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يرتكب معظمها مقاتلو ائتلاف سيليكا، مثل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، ونهب وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك السجلات والمحفوظات العامة، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، وتفشي العنف الجنسي على نطاق واسع. وباتت الاعتداءات الموجهة ضد المسيحيين تعطي الانطباع على نطاق واسع بأن ائتلاف سيليكا معادٍ للمسيحيين، ويؤدي ذلك بدوره إلى تقويض مناخ التسامح الديني والوئام النسبي الذي كان سائدا قبل استيلاء ائتلاف سيليكا على السلطة. ولذا فإن صدع الانقسام الديني والعرقي الذي يزداد عمقا بات واحدا من أصعب التحديات الناتجة عن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ز) أما على صعيد الشؤون الإنسانية، فإضافة إلى الاحتياجات المستفيضة والعاجلة التي وصفها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لاحظت البعثة أن المرافق العامة، التي كانت أصلا تنوء تحت ثقل أعبائها، باتت بالكاد قادرة على تقديم الخدمات، بما في ذلك في بانغي. وثمة خطر حقيقي يتمثل في انتشار الأوبئة الرئيسية بسبب انعدام سبل الوصول إلى المياه النظيفة، وانقطاع أنشطة التلقيح الروتينية، وسوء التغذية. ومن المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة نتيجة لفوات موسم البذار. وترسل الأفرقة الإنسانية المتنقلة العائدة إلى المناطق الداخلية من البلد تقارير مثيرة للقلق عن مستويات اعتلال الأطفال بسبب الملاريا، وفقر الدم، والحالات التي يشتبه في كونها إصابات بالحصبة. وما زالت

إمكانية الوصول تمثل تحديا بسبب حالة انعدام الأمن السائدة واستهداف العناصر المسلحة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٩ - وخلاصة القول هي إن جمهورية أفريقيا الوسطى باتت دولة تسير على طريق الفشل، في غياب أي سلطة وطنية متماسكة قادرة على ضمان أمن الدولة وشعبها بطريقة تكفل خضوعها للمساءلة. فسلطة الدولة هي في أيدي أمراء الحرب المحليين المنضوين وإن بشكل غير نظامي تحت لواء ائتلاف سيليكا. ولا تخضع هذه القوات للقيادة الموحدة للسلطات الانتقالية ولا لسيطرتها، وهي تعمل في مناخ يتسم بالإفلات التام من العقاب. ويعيش السكان في حالة من الخوف وقد شرعوا في حشد الصفوف ضد قوات ائتلاف سيليكا. وينطوي ذلك على خطر كبير يتمثل في تعدد القوات المحلية للدفاع عن النفس ومكافحة التمرد، وزيادة تفتت الدولة مع تكاثر الإدارات المتوازية في جميع أرجاء البلد، وتفشي العنف ذي الصبغة الدينية على نطاق واسع، واحتمال امتداده إلى البلدان المجاورة. والمبادئ المنصوص عليها في الوثائق التي تحدد إطار العملية الانتقالية الحالية، مثل اتفاقات ليبرفيل وإعلان نجامينا والميثاق الانتقالي، لا تُحترم دائما، كما أن رئيس الدولة الانتقالية يراكم سلطات تنفيذية على حساب رئيس الوزراء.

١٠ - ويشعر مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى باليأس، ويحدوهم أمل كبير في أن تسهم الأمم المتحدة بشكل حاسم في تحسين الحالة التي لا تزال متقلبة ويتعذر التكهن بما ستؤول إليه. ولتلبية هذه الآمال، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى لتحقيق عدة أولويات بصورة متوازية: (أ) المساعدة على تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية؛ (ب) المساعدة على إعطاء زخم لعملية انتقالية سياسية شاملة للجميع، وتقديم الدعم لها؛ (ج) المساعدة على حماية الناس من التعرض لانتهاكات جسيمة لحقوقهم؛ (د) تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والمتزايدة باستمرار؛ (هـ) المساعدة على إعادة بناء المؤسسات الرئيسية للدولة وتوسيع نطاق بسط سلطة الدولة على كامل الإقليم الوطني؛ (و) العمل حيثما أمكن، من خلال أنشطة الإنعاش والتنمية، على الترويج لحل طويل الأجل للأسباب الكامنة وراء الأزمة ألا وهي عدم الاستقرار والضعف والفقر.

١١ - وعلى النحو المذكور سابقا، يمثل تحسن الحالة الأمنية شرطا مسبقا حاسم الأهمية لإحراز التقدم في جميع المجالات الأخرى، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالسياسة والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والإنعاش المبكر ومجالات التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن يجري المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري عملية تحليل مشتركة متواصلة تشمل تصنيف المقاتلين والحركات الإقليمية للجماعات المسلحة، ووضع استراتيجية مدروسة بعناية

لتحديد نقاط انطلاق لدعم العملية الانتقالية السياسية وتعزيز إصلاح القطاع الأمني ونزع سلاح الجنود والمتمردين المسلحين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعزيز احترام سيادة القانون، والمساعدة على إعادة بناء المهام الرئيسية الأخرى للدولة. وسيتطلب ذلك تعاونا وثيقا بين المكتب المتكامل وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الذي يُناقش لاحقا في هذا التقرير.

١٢ - ومن المهم أيضا تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، والدعوة إلى التمويل الكامل للأولويات الإنسانية، فضلا عن إرساء الأسس لتفاعل أكثر اتساقا بين المكتب المتكامل والفريق القطري. وعموما، تبين أن المستويات الحالية لما يقدمه المجتمع الدولي من مشاركة ودعم في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تتناسب بأي حال من الأحوال مع التحديات ومع تعقيد الحالة على أرض الواقع. ويحتاج البلد إلى أن يوليه المجتمع الدولي أولوية أكبر بكثير.

١٣ - وفي ضوء الاعتبارات الواردة أعلاه، استعرضت البعثة المقترحات الأربعة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى مجلس الأمن في ١٤ آب/أغسطس، فضلا عن الأولويات المذكورة في التقرير الأخير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2013/470)، وأعدت التوصيات المحددة الواردة أدناه. والهدف من هذه التوصيات هو تغطية العملية الانتقالية التي تستغرق ١٨ شهرا، على افتراض أن الترتيبات الانتقالية الحالية ستظل سارية. أما إذا تغيرت الحالة، فستقتضي الضرورة إجراء استعراض آخر. وكذلك، لا تشمل التوصيات الاحتياجات المطلوبة لاحقا لتستطيع الأمم المتحدة تقديم الدعم لنشر وتفعيل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - التوصيات

ألف - الدور السياسي المنوط بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٤ - من أجل تنفيذ الأولويات المحددة أعلاه، من الضروري أن تكيف الأمم المتحدة استراتيجيتها مع متطلبات الحالة، وأن تعزز قدراتها السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تزيد وجودها في جميع أنحاء البلد، وأن تحسّن قدرتها على جمع المعلومات ومعالجتها لإعداد تحليل اجتماعي - اقتصادي وسياسي وأمني عالي الجودة للديناميات القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك توصيف الجماعات المسلحة، ورفع قدرة المنظمة على ضمان سلامة وأمن موظفيها.

١٥ - وإن انهيار إدارة الدولة والافتقار إلى الرؤية المشتركة لدى السلطات الانتقالية بشأن سبل الخروج من الأزمة، وعدم وجود نظراء حكوميين لهم سلطة فعلية، أمور تقوض بشكل خطير قدرة المكتب المتكامل على تنفيذ ولايته. ولمواجهة هذا التحدي، لا بد للمكتب المتكامل، من خلال المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، أن يواصل إسداء المشورة إلى السلطات الانتقالية والمساعدة على تحسين العلاقة بين رئيس الدولة في النظام الانتقالي ورئيس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى أن يشجع المكتب المتكامل المفاوضات السياسية الداخلية اللازمة لمساعدة قادة أفريقيا الوسطى على حل خلافاتهم، وبناء الثقة اللازمة، والاتفاق على ترتيبات تقبلها جميع الأطراف من أجل المضي بالعملية إلى الأمام.

١٦ - وتؤيد البعثة اقتراح الممثل الخاص الداعي إلى إقامة هيكل قائم على ركيزتين، وإنشاء منصب جديد لممثل الأمين العام للشؤون السياسية من أجل تعزيز الركيزة السياسية للمكتب المتكامل. وستحتاج الركيزة السياسية إلى المزيد من القدرات والخبرات فيما يتعلق بتصميم وتيسير وإدارة عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، والوساطات السياسية، وبناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية. ومن المتوقع أن يتطلب إنجاز هذه المهام وظائف إضافية من الفئة الفنية. وفي مرحلة لاحقة، قد يتعين أيضا تقديم الدعم المتخصص خلال المحطات السياسية الرئيسية في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الانتخابات المقررة والعملية الدستورية الجديدة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري.

١٧ - وسيؤدي المكتب المتكامل أيضا دورا تشغيليا واستشاريا هاما في دعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثّله جيش الرب للمقاومة، وللآثار المترتبة على أنشطته في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2012/421). وينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، الذي أنيطت به مهمة تنسيق عمل كيانات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين من أجل معالجة المشاكل التي يتسبب فيها جيش الرب للمقاومة. وينبغي أن تشمل جهود المكتب المتكامل في هذا الصدد جمع المعلومات وتتبع ورصد أنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن توعية الهاربين من جيش الرب للمقاومة والمساعدة على إعادة إدماجهم. في نهاية المطاف، سيكون توسيع نطاق سلطة الدولة وسيادة القانون واستتباب النظام في المناطق التي ينشط فيها جيش الرب للمقاومة حاليا شرطا رئيسيا لنجاح الاستراتيجية.

باء – القدرة التحليلية

١٨ – بالنظر إلى الحالة المعقدة والسريعة التغير المبينة أعلاه، سيكون من الضروري للمكتب المتكامل أن يعزز قدرته على رصد التطورات والتنبؤ بها، وذلك من خلال إنشاء وحدة مكرسة لغرض البقاء على إلمام بالحالة وإعداد تحليلات عالية الجودة. وتوصي البعثة بأن يتم إنشاء هذه الوحدة كهيكل مندمج داخل المكتب المتكامل، على غرار مراكز العمليات المشتركة وخلايا التحليل المشتركة للبعثات الموجودة في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تضم الوحدة أفرادا عسكريين وأفرادا من الشرطة، يتولون أيضا ضمان الاتصال مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن تعمل الوحدة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، من خلال رئيس الأركان. وفي حين يُتوقع أن تعير الأقسام والوكالات الفنية أفرادا للوحدة، ينبغي أيضا إنشاء وظائف مخصصة لها في جدول ملاك موظفي المكتب المتكامل.

١٩ – وينبغي للوحدة أيضا أن تعمل عن كثب مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين على الاضطلاع بتحليل الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك جوانبه الاجتماعية – الاقتصادية، والاقتصاد السياسي للأزمة، ودور الموارد الطبيعية في إدامة ظروف انعدام الأمن والنزاع، فضلا عن دور الجهات الفاعلة الإقليمية والعلاقات بين القوى (بما في ذلك ائتلاف سيليكا). وينبغي أن يساعد هذا التحليل البعثة على وضع الاستراتيجيات وتخطيط السيناريوهات ووضع ترتيبات للطوارئ، وكذلك تصميم مبادرات في مجال الدعوة وإسداء المشورة وتنفيذ البرامج من أجل التصدي للتحديات المطروحة.

جيم – مساندة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٠ – يُنتظر من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤدي دور القوة الفعالة والمحايدة لحماية المدنيين، وردع الانتهاكات والإساءات التي تطال حقوق الإنسان، والمساعدة على إعادة إحلال الأمن واحترام سيادة القانون. وسيشكل ذلك تحديا من نوع خاص نظرا لعدم وجود جهاز أمني وطني رسمي، وللهشاشة البالغة التي تعاني منها الدولة. بل على العكس من ذلك، وكما ذكر سابقا، يبدو أن جهاز الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى يخضع لسيطرة تحالف من أمراء الحرب، الذين يتحكمون في عناصر مسلحة سيئة التدريب وغير منضبطة، تُعتبر في المقام الأول مسؤولة عن معظم انتهاكات حقوق الإنسان. وسيعيق الفشل في معالجة وحل هذا التحدي الأساسي أي تقدم مجد في إعادة استتباب الأمن وسيادة القانون، وبسط سلطة الدولة، ومواصلة إصلاح القطاع الأمني. ومن المحتمل أن يؤدي التنافس والاقتتال الداخلي، فضلا عن تزايد ظهور أشكال

متعددة لمكافحة التمرد، أو مجموعات الدفاع الذاتي، إلى المزيد من تدهور الوضع الأمني، وربما انتشار العنف على نطاق واسع.

٢١ - لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تجعل أولويتها هي تقديم الدعم في مجال التخطيط والدعم اللوجستي لكفالة نشر بعثة الدعم الدولية بسرعة وفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتعين على المكتب المتكامل والأمانة العامة إنشاء آليات ملائمة للتعاون مع بعثة الدعم الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لكفالة العمل معا عن كثب وتبادل الدعم فيما بينها، لا سيما وأن الولاية المتوخاة من العنصر المدني في بعثة الدعم الدولية تبدو متطابقة مع العديد من المهام الموكلة إلى المكتب المتكامل. وينبغي للمكتب المتكامل والأمانة العامة أن يوليا اهتماما خاصا لمساعدة بعثة الدعم الدولية على اكتساب الطاقات والقدرات الكافية لتنفيذ المهام المنوطة بها على نحو فعال.

٢٢ - ولن يكون قوام بعثة الدعم الدولية المقدر بـ ٥٠٠ ٣ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة كافيا للتنفيذ الفعال للولاية المتوخاة في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، شهدت هذه العملية تأخيرا نجم عن تباين الآراء بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تشكيل بعثة الدعم الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي الإسراع بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع المعقود بين الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في أديس أبابا يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر.

٢٣ - ومما يثير القلق بشكل خاص قيام بعثة الدعم الدولية بمهام حماية المدنيين. فمن الناحية العملية، سوف يعني تكليف بعثة الدعم الدولية بولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق أن عليها حماية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من الجماعات والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة في البلد، بما في ذلك أعضاء ائتلاف سيليكا. ومما يزيد من تعقيد الوضع ما زُعم من وجود عدد من القادة والمقاتلين الأجانب في صفوف قوات ائتلاف سيليكا. وفي الوقت ذاته، يشعر عدد من المحاورين الوطنيين والدوليين أن تشاد تشكل جزءا من المشكلة القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التسليم أيضا بأن أي حل دائم يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية لتشاد. وبالتالي، ينبغي أن تخضع افتراضات التخطيط لنشر بعثة الدعم الدولية لدراسة دقيقة.

٢٤ - ومع شروع الأمم المتحدة في تقديم الدعم التقني والتخطيطي إلى بعثة الدعم الدولية، قد يكون من المفيد استخلاص الدروس من تجربتنا الأخيرة في التعاون على تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية لتحقيق الاستقرار في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

دال – تعزيز وجود الأمم المتحدة في البلد

٢٥ – ثمة حاجة ملحة لأن يقوم المكتب المتكامل والفريق القطري بزيادة وجودهما خارج بانغي. فالتقدم المحدود الذي أحرزته الوكالات الإنسانية، ولا سيما من خلال اتباع نهج الأفرقة المتنقلة، يُحدث أثرا سواء من حيث إيصال المساعدة أو في بناء الثقة وجمع المعلومات. وفي ضوء تفشي انتهاكات حقوق الإنسان ومناخ الخوف والإفلات من العقاب، يناشد السكان الأمم المتحدة التعجيل بنشر موظفيها، بما فيهم عنصر قوي من مراقبي حقوق الإنسان. ومن شأن تعزيز الوجود الميداني أن يسهم أيضا في تعزيز وعي المكتب المتكامل بالأوضاع السائدة وتحليله لها.

٢٦ – وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتوسيع نطاق وجودها في الميدان خارج بانغي من خلال إيلاء الأولوية للمجالات التي تكون فيها الاحتياجات على أشدها في مجال المساعدة الإنسانية، ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، و/أو إعادة بسط سلطة الدولة. ومن المرجح أن يستلزم ذلك زيادة فورية في الأفرقة المتنقلة للتوعية، ونشرا تدريجيا لمكاتب ميدانية جديدة. ولذلك الغرض، اقترح المكتب المتكامل المواقع ذات الأولوية في إنشاء المكاتب الميدانية، وقام الفريق القطري بوضع خطة نشر مع تحديد الكيانات أو الوكالات الرائدة في كل موقع. وتوصي البعثة بأن تأخذ معايير اختيار مواقع المكاتب الميدانية في الحسبان تقييمات المخاطر، والسياقات المحلية، وتسلسل نشر سلطة الدولة، فضلا عن الفرص البرنامجية المتاحة للفريق القطري لدعم بسط سلطة الدولة، والإدارة المحلية، وسيادة القانون، والاحتياجات الإنسانية بموازاة ذلك. وينبغي أن يتماشى تشكيل وتكوين وجود الأمم المتحدة في كل موقع ميداني مع السياق والاحتياجات.

٢٧ – ويشكل المكتب المتكامل بعثة متكاملة، وينبغي أن يساعد وجوده الميداني أيضا على تحقيق الرؤية المشتركة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للمنظمة. غير أن هذا ينبغي ألا يفسر على أنه شرط يقضي باشتراك عناصر وجود الأمم المتحدة في المواقع، أو بنشرها جميعا في نفس المواقع. ويتسم الاشتراك في المواقع بمنافع من حيث خفض التكاليف ولكن، في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى، لا بد أيضا من أخذ الحفاظ على الهوية المتميزة للعمليات الإنسانية في الاعتبار.

هاء – سلامة الموظفين وأمنهم

٢٨ – أعرب موظفو المكتب المتكامل والفريق القطري عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في البلد. وفي هذا الصدد، توصي البعثة بالدعم الفوري للقدرات الأمنية في البلد من جانب إدارة شؤون السلامة والأمن، مع تعزيزها من جانب إدارة الدعم الميداني، وإجراء استعراض

عاجل لتقييم المخاطر الأمنية، واتخاذ تدابير أمنية معززة. ولا بد من رفع مستوى نظام الأمم المتحدة في مجال السلامة والأمن في البلد على وجه السرعة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات إدارة شؤون السلامة والأمن في بانغي وعلى الصعيد الميداني.

٢٩ - وكانت إحدى التوصيات التي قدمها الممثل الخاص إلى مجلس الأمن هي نشر قوة من حرس الأمم المتحدة لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها وممتلكاتها في جميع أنحاء البلد. وهذه ضرورة تفرضها المخاطر الأمنية المتزايدة المحدقة بموظفي الأمم المتحدة، والقدرة المحدودة لكل من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الدعم الدولية عندما تبدأ بالعمل بكامل طاقتها، وعدم وجود قوات أمن وطني ووكالات لإنفاذ القانون موثوق بها. وناقشت البعثة هذا الاقتراح باستفاضة مع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني. وفي حين أن المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري يؤيدان الفكرة، أعرب الفريق القطري للعمل الإنساني عن قلقه بشأن الأثر المحتمل لمثل هذه القوة على التصورات المتعلقة بوجوده وحياد عملياته. وشدد الفريق القطري للعمل الإنساني على أن موظفي المساعدة الإنسانية يواصلون العمل في بعض المناطق بدون مثل هذه الحماية. وأعرب البعض عن القلق من أن توفير حماية معززة ذات طابع عسكري لموظفي الأمم المتحدة غير العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر الأمنية بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. واستنادا إلى تقييم الأهمية الحيوية للبرنامج الذي اضطلع به المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، تتواصل البرامج المنقذة للحياة ذات المستوى الأول من الأهمية الحيوية، أو تستأنف عملها في جميع أنحاء البلد، رغم أن اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية يظل ضروريا وينبغي السعي إليه.

٣٠ - ومع ذلك، فإن قوة الحرس اعتُبرت عنصرا هاما في الجهود العامة للحد من المخاطر الأمنية، التي تشتد الحاجة إليها، للتمكين من تنفيذ أنشطة من قبيل رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الريفية، وما إلى ذلك من الإجراءات ذات المستوى الأدنى من الأهمية الحيوية. ولذا يتعين تحديد مفهوم مفصل لقوة الحرس المذكورة، مع أخذ استعراض تقييم المخاطر الأمنية الراهنة ووجود الوكالات في الاعتبار. وينبغي أن تركز القوة في البداية على بانغي، حيث تعرضَ الموظفون الوطنيون لهجمات، ليتوسع نطاقها تدريجيا مع إعادة فتح المكاتب الميدانية أو إنشائها في مناطق جديدة، ولا سيما في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من البلد، حيث ظلت سلطة الدولة محدودة على مر التاريخ. وينبغي أن يستند نشر قوة الحرس إلى تلك المناطق إلى تقييمات التهديدات والمخاطر المحلية، بما في ذلك تقديرات الآثار المحتملة على العمليات الإنسانية

الجارية. وينبغي ألا تكون قوة الحرس إلزامية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، سواء في حماية المجمعات أو القوافل، وذلك وفقا لسياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن استخدام عناصر مسلحة للمرافقة.

٣١ - وهناك مسألة حيوية أخرى أثارها بإلحاح كل من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تتعلق بالمرافق الطبية. فقد كانت هذه المرافق غير كافية إلى حد كبير قبل سقوط الحكومة المنتخبة، وأصبحت بعد ذلك شبه منعدمة. وليس لدى الأمم المتحدة إلا مستوصف، وليست لها مرافق طبية، ''مما يعرض حياتنا للخطر''، كما أشار أحد موظفي الفريق القطري. وبالنظر إلى تفاقم حالة انعدام الأمن المبلغ عنها في المرافق الصحية المحلية، يجب القيام على وجه السرعة بإنشاء عيادة طبية من المستوى ١ تابعة للأمم المتحدة في بانغي. وقد بدأ المكتب المتكامل بالفعل مناقشات مع شعبة الخدمات الطبية في الأمم المتحدة في هذا الصدد.

واو - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٣٢ - لا يتمكن مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في أفريقيا الوسطى، بمستوى الملاك الوظيفي المتوافر فيه حاليا، من أداء مهامه في مجال حقوق الإنسان بالقدر الكافي. ولذلك، يلزم تعزيزه ليكون قادرا على تعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد بفعالية أكبر، والقيام، على النحو المناسب، برصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. ويجب أن يُستكمل هذا العمل ببذل الجهود الرامية إلى تهيئة المجال للحوار بشأن حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالشؤون الإنسانية والحماية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتقديم الدعم لإنشاء أنظمة وطنية لحقوق الإنسان والحماية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المجتمع المدني على الاضطلاع بمهام الرصد والإبلاغ. ويجب تنسيق الأنشطة بشكل وثيق مع أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في هذا الصدد، من أجل ضمان أن تتصدى الأمم المتحدة بشكل قوي وفعال على نطاق المنظومة للتحديات الراهنة التي تواجه حقوق الإنسان والحماية في البلد، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال.

٣٣ - وتحقيقا لهذه الغاية، يتوخى إنشاء وظائف إضافية من الفئة الفنية لإنجاز هذه المهام على نحو فعال. وبالنظر إلى البيئة المعقدة، ينبغي أن تكون عمليات جمع وتحليل المعلومات عن وقوع الانتهاكات المختلفة وحجمها متكاملة لضمان تكوين صورة كاملة عن أنماط الانتهاكات والشواغل المتعلقة بالحماية. وبالتالي، ينبغي أن يشمل عنصر حقوق الإنسان أيضا قدرات متخصصة في مجال حماية النساء والأطفال. ويجب وضع آليات للتنسيق الوثيق

في مجال حماية المدنيين بين بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والمكتب المتكامل والفريق القطري ومجموعة الحماية. وفي ظل البيئة الأمنية الحالية، ستكون كفالة أمن ضحايا الانتهاكات والإدارة السليمة للمعلومات المتعلقة بالانتهاكات بالغة الأهمية.

زاي – إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٣٤ – نظرا لكون خدمات الأمن الرسمية (الجيش والشرطة والدرك) غير قادرة حاليا على أداء الدور المنوط بها في مجال توفير الأمن، سيكون إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى رئيسيا في تحقيق الاستقرار واستعادة سلطة الدولة في الأجلين المتوسط والطويل الأمد. وعلى الرغم من أن نحو ٠٠٠ ٦ إلى ٠٠٠ ٨ فرد من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ما زالوا يتقاضون مرتباتهم أثناء تواجدهم في بانغي، لم ترد أنباء عن تقديم دعم من الحكومة لإعادة تشكيل هذه القوات. غير أن افتقار الحكومة لرؤية واضحة لهذا الأمر يعيق بشدة أي محاولات للإصلاح، وهناك العديد من الأفكار المتنافسة بشأن كيفية المضي قدما بهذه العملية (أي ما إذا كان ينبغي إدماج عناصر ائتلاف سيليكا البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠ عنصر في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أو العكس). وسيتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم للتمكين من إعداد هذه الرؤية وتنفيذها. وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من التدريب العسكري والمساعدة في مجال الإصلاح سيكون ثنائيا أو متعدد الأطراف (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى)، يجب على المكتب المتكامل أن يعمل مع الحكومة والشركاء الآخرين لإسداء المشورة لهم بشأن وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن تشمل آليات للرقابة المدنية، والمساعدة في تنسيق الدعم الدولي.

٣٥ – وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة والدرك، يمكن للمكتب المتكامل إسداء المشورة في مجال إصلاح قطاع الشرطة وتطويره، بما في ذلك من خلال نشر الخبراء في مجال الموارد البشرية والتوظيف والمدربين المتخصصين. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة إلى المساعدة لتحديد ما إذا كانت الظروف الراهنة ستسمح بمباشرة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والتدابير الأمنية المؤقتة، استعدادا لاحتمال بدء برنامج وطني للقيام، عندما تسمح الظروف، بنزع سلاح عناصر سيليكا الذين لن يُدمجوا في الجيش والعناصر المتبقية من الجماعات المسلحة الأخرى مثل تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام وعناصر الدوائر الأمنية الذين قد يتم الاستغناء عنهم، وتسريحهم وإعادة إدماجهم أو إعادتهم إلى أوطانهم. وسيكون إبرام اتفاق مع السلطات بشأن الترتيبات المتعلقة بالفرز والفحص ضروريا في هذه العمليات. وسيتطلب هذا أيضا تعاونا وثيقا مع الشركاء في مجال نزع

السلاح والتسريح (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الثنائية) وإعادة الإدماج (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره) فضلا عن الحصول على تمويل من الجهات المانحة. وتقتضي هذه المهام من البعثة أن تعزز قدرتها في مجالات إصلاح القطاع الأمني (إصلاح قطاع الدفاع والشرطة) ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ولا سيما من حيث التحليل والتخطيط والتسريح وإعادة الاستيعاب). وسيتعين تقديم دعم تقني فوري للتصدي للمخاطر الناجمة عن الكميات الكبيرة من المتفجرات المخزنة في ظروف غير مأمونة، وفي الأجل البعيد لتدمير الأسلحة والذخائر وإزالة الذخائر غير المنفجرة وتقديم المساعدة في بناء مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة وفقا للمعايير الدولية. ويمكن لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام توفير هذه الخدمات حسب الحاجة.

٣٦ - وقام كل من تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام (الفصيل الأم) واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، وهما عضوان في ائتلاف سيليكا، بإعادة تجنيد الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، و لم ينفذا الالتزامات بإنهاء تجنيد الأطفال، بل إنهما قاما بدلا من ذلك في بعض الحالات بمعارضة الإفراج عن الأطفال أو بإجراء المزيد من عمليات التجنيد. ونتيجة لذلك، ستكون عمليتا الفحص وتطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان خطوتين بالغتي الأهمية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتعين أيضا الالتزام بالشروط المحددة لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وفقا لمبادئ باريس.

٣٧ - وتكاد سيادة القانون أن تنهار انهيارا تاما في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد تعرضت معظم المحاكم والسجون للنهب والتخريب، وغالبا ما كان يتم فتح السجون وإطلاق سراح السجناء مع تنقل عناصر سيليكا في أنحاء البلد. وتفيد الأنباء عن إتلاف السجلات القضائية وسجلات السجون وملفات المدعي العام، رغم أن مدى هذا التلف لم يتضح بعد. و لم يستأنف موظفو السلك القضائي عملهم بسبب الخوف وانعدام الأمن. وأفادت الأنباء بأنه حتى عندما يتم نشر عناصر الشرطة والدرك فيحتجزون أشخاصا ما، فإن عناصر سيليكا تطلق سراح المحتجزين بينما تقف المؤسسات الأمنية عاجزة عن معارضة هذه الممارسات. وتحول هذه الحالة الراهنة دون استعادة سيادة القانون مما يجعل من المستحيل إعادة فتح المؤسسات القضائية والسجون التي ستكون حيوية من حيث كفالة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تترافق هذه الجهود مع توسيع نطاق برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحيث تدعم الحماية المجتمعية اللامركزية وإمكانية اللجوء إلى القضاء في جميع أنحاء البلد. وسيتطلب الدعم الذي يقدمه مكتب لإعادة هيكلة قوات الأمن

وعمليات نزع السلاح والتسريح والإدماج المرتبطة بها واستعادة سيادة القانون تعزيز قدرة البعثة في هذه الميادين.

حاء – تلبية الاحتياجات الإنسانية

٣٨ – تم تحديد الاحتياجات الإنسانية في عملية النداء الموحد المنقحة. وفي حين أن عمليات الاستجابة جارية جزئيا، لا تزال هناك ثغرات تعزى بشكل كبير إلى القيود المفروضة على التمويل وضعف استجابة المانحين لعملية النداء الموحد. وينبغي التعجيل بالأخذ بالنهج الحالي، الذي يركز على توسيع نطاق تنفيذ البرامج بحيث يشمل المناطق الداخلية، استنادا إلى الاحتياجات المحددة ونتائج تقييم الأهمية الحيوية للبرامج. وتعد التدابير المقترحة في مجال السلامة والأمن شروطا مسبقة لتوسيع نطاق هذه البرامج. ويجب تعزيز تنسيق الشؤون الإنسانية والقيادة في هذا المجال من خلال توسيع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تم اتخاذ قرار بشأنه بالفعل، مع التركيز على التنسيق بين العنصرين المدني والعسكري وإدارة المعلومات والتنسيق بين المجموعات. وفي حين لا تزال مستويات التمويل منخفضة للغاية (لا تتجاوز نسبة الاحتياجات المحددة في إطار عملية النداءات الموحد التي تم تمويلها حاليا ٣٤ في المائة)، سيكون من المهم أن يتحول الخطاب العام المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خطاب يركز على القيود المفروضة على الوصول إلى خطاب يبين ما يمكن عمله. ويمكن تعزيز الاستراتيجية الإنسانية القائمة باعتماد مدونة قواعد سلوك إنساني، ووضع استراتيجية للتعامل مع الاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا، واستراتيجية للحماية.

٣٩ – وبالنظر إلى تزايد تعقيد الحالة الإنسانية والنمو السريع في الاحتياجات الإنسانية فضلا عن التحديات الهائلة في مجال الوصول، من الملح أن يتلقى الفريق القطري للعمل الإنساني المزيد من الدعم لكفالة وضع آليات تنسيق الشؤون الإنسانية المناسبة التي تدعم القيادة القوية من أجل كفالة الارتقاء فورا بمستوى تقديم المساعدة، بما في ذلك الحماية. وسينظر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بالتعاون مع الوكالات الإنسانية وأعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني، على وجه السرعة في اتباع وسائل محددة لتحقيق هذا الأمر.

طاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٠ – يوفر استعراض ولاية وهيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة مهمة لزيادة تعزيز التفاعل والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

وسيكفل هذا تحقيق قدر أكبر من الاتساق فيما يتعلق بالأولويات والاستراتيجيات، مما يؤدي إلى المزيد من الدعم المشترك على الصعيد التقني والاستشاري وإلى تنفيذ المزيد من البرامج بشكل مشترك. وقد أعرب الفريق القطري تحديدا عن الحاجة إلى المزيد من التبادل والتكامل على صعيد المعلومات والتحليلات السياسية والأمنية وتحسين التكامل بين المعلومات الهامة التي يتم الحصول عليها نتيجة وجود الفريق القطري في الميدان. وستشكل وحدة التحليل المقترحة (انظر الفقرتان ١٨ و ١٩) الأداة المثالية لتحقيق تلك الأهداف.

٤١ - ويوفر استحداث ركيزتين في هيكل المكتب المتكامل فرصة هامة تمكّن من تحقيق القدر الأقصى من التماسك والتكامل مع وجود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ووضع المهام المتماثلة معا في إطار الهيكل الإداري، ولا سيما عندما تركز تلك العناصر على تطوير البرامج أو تنمية القدرات. في حين أن قسم حقوق الإنسان والعدالة الحالي يغطي الوظائف ذات الطابع السياسي الواضح المتصلة برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وعناصر برنامجية أخرى تتصل بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية، فإن تلك الوظائف ينبغي أن يعاد تنظيمها بحيث يكون شاغل وظيفة رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مسؤولا مباشرة أمام الممثل الخاص للأمين العام، في حين تكون العناصر البرنامجية الأخرى المتصلة بسيادة القانون (القضاء والمؤسسات الإصلاحية) خاضعة لإشراف المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. ومن شأن هذا الترتيب الذي طبق في أوضاع البعثات الأخرى أن يكفل حدوث تكامل مثالي بين أنشطة البعثة وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يمكن قدرات المكتب المتكامل من أن تكمّل مباشرة وجود الفريق القطري وخبرته والنتائج التي حققها حتى الآن، وأن توفر مثالا واضحا على الصعيد القطري على الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي في مجال سيادة القانون. وكما هو الحال بالنسبة للبرامج الإنسانية، يعاني فريق الأمم المتحدة القطري من عدم كفاية مستويات مشاركة الجهات المانحة، وتحتاج المنظمة إلى أن تنخرط بقوة في جهود الدعوة مع الجهات المانحة لزيادة مستويات التمويل المقدمة لبرامج الفريق القطري داخل البلد. وينبغي أيضا أن نشجع إعادة إشراك صندوق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الصدد.

٤٢ - وفي المجالات الأخرى التي تتقاطع فيها ولاية المكتب المتكامل مع أولويات الفريق القطري، من قبيل إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، وحماية الطفل، ينبغي إعداد استراتيجيات مشتركة للأخذ بنهج موحد، والقيام، في ظروف مثالية، بوضع خطط عمل مشتركة تعكس أهداف مبادرة اتباع مؤشرات

محددة وقابلة للقياس وممكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة وممكن تتبعها ومحددة الهدف، كما تعكس الميزة النسبية لجميع كيانات الأمم المتحدة ومساهماتها. وينبغي استعراض آليات التنسيق وتعزيزها من أجل ضمان أدائها الفعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء خلية للتخطيط الاستراتيجي في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وينبغي تشجيع أقسام المكتب المتكامل على المشاركة في فريق الأمم المتحدة لإدارة البرامج بهمة أكبر وعلى نحو أكثر اتساقا.